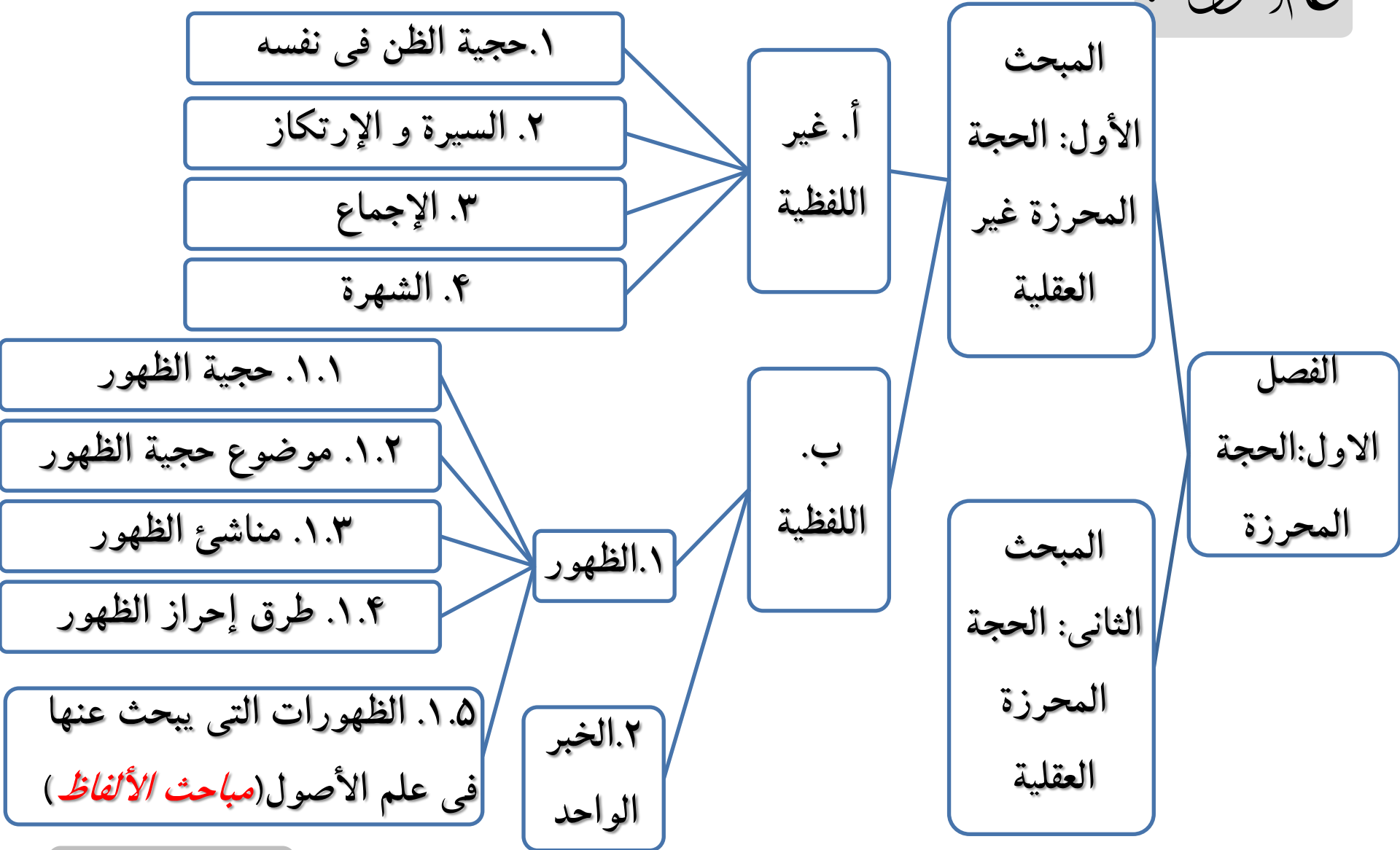


# علم أصول الفقه

٦١

مفاهيم ١٢-١١-٩٥

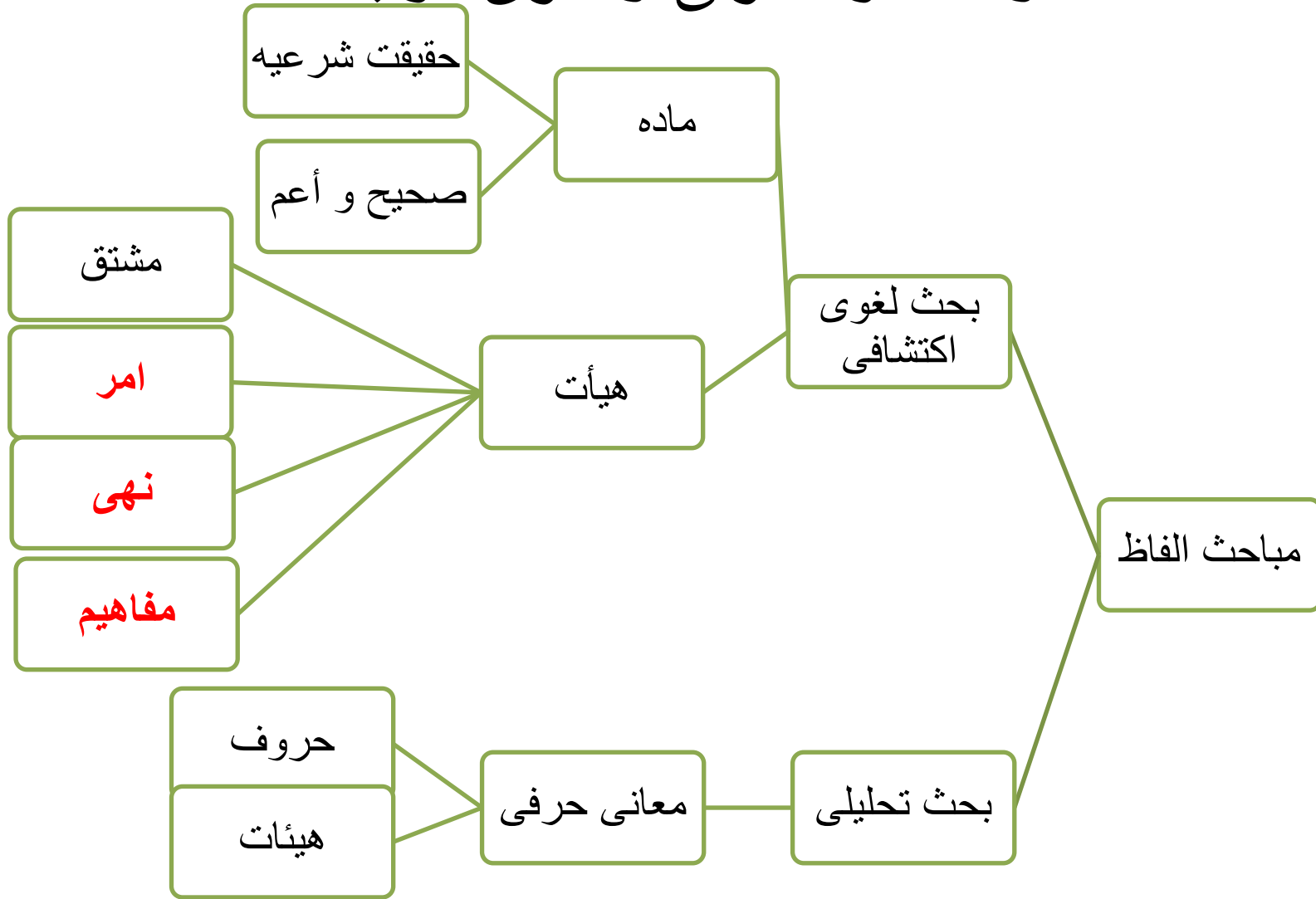
دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني



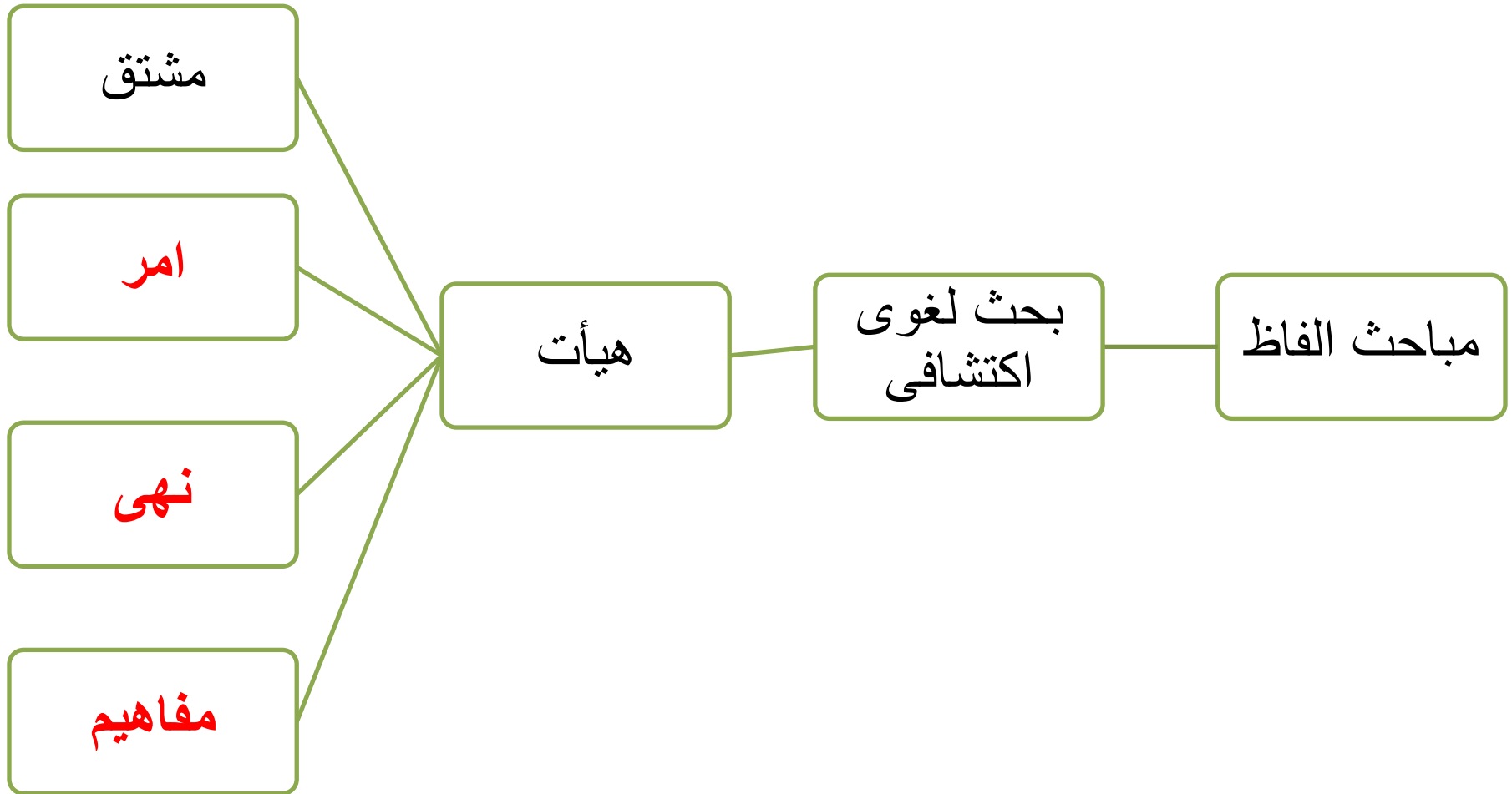
الفصل  
الأول: الحجّة  
المحرزة

المبحث  
الثاني: الحجّة  
المحرزة  
العقلية

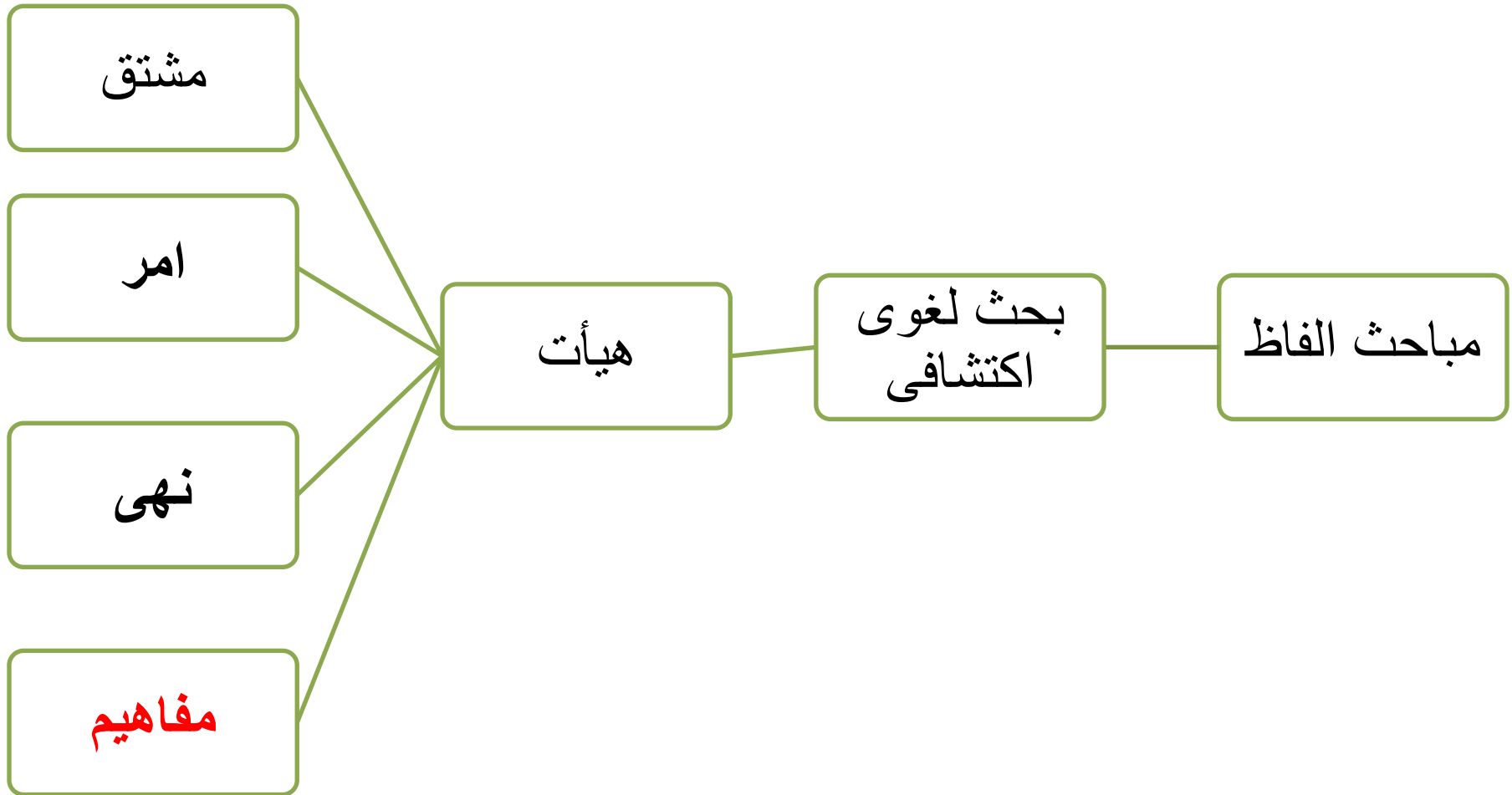
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



## تعريف المفهوم

المفهوم

مدلول التزامي للكلام

كلّ مدلولٍ التزاميٍّ

لا يعتبر مفهوماً  
بالمصطلح الاصولي.

## تعريف المفهوم

- تعريف المفهوم:
- لا شكّ في أنّ المفهوم مدلول التزاميّ للكلام، ولا شكّ أيضاً في أنّه ليس كلّ مدلول التزاميّ يعتبر مفهوماً بالمصطلح الاصولي.
- ومن هنا احتجنا إلى تعريفٍ يميّز المفهوم عن بقية المدلولات الالتزامية.

## تعريف المفهوم

المحقق النائي

المفهوم

اللازم البين  
مطلقاً

اللازم البين  
بالمعنى الأخص



## تعريف المفهوم

لازم عقلي  
بحيث دون أن  
يكون مبيناً

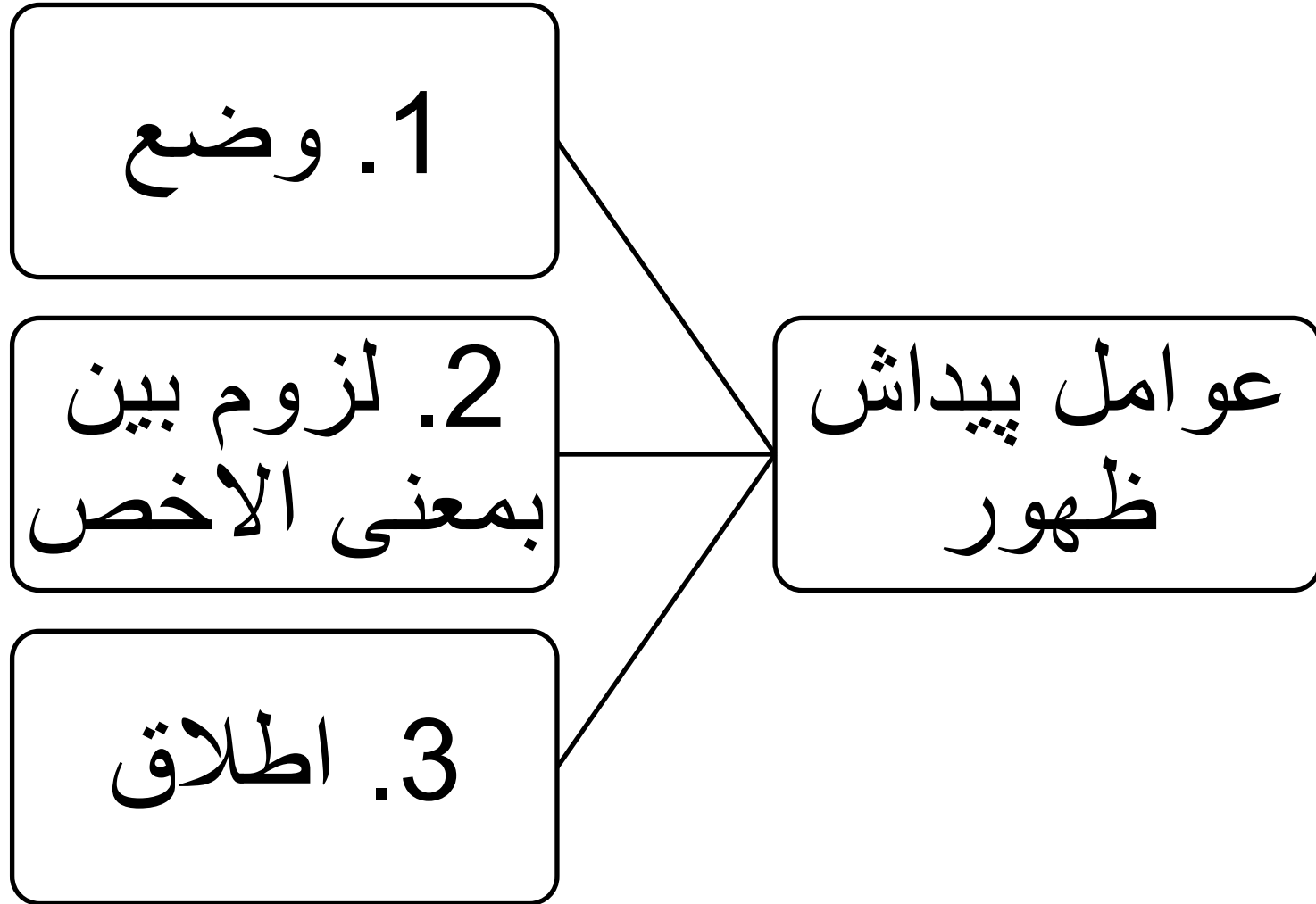
المفهوم

بعض الأدلة  
التي تُساق  
لإثبات مفهوم  
الشرط

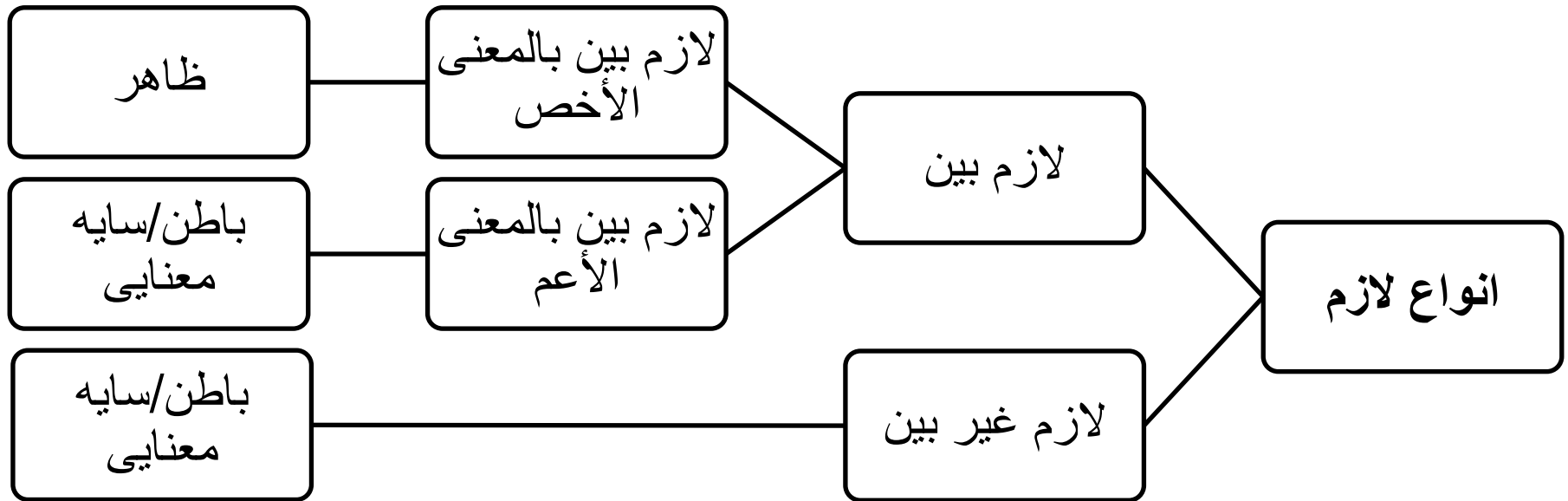
## تعريف المفهوم

- وقد ذكر المحقق النائيني رحمه الله بهذا الصدد:
- أن المفهوم هو اللازم البين مطلقاً، أو اللازم البين بالمعنى الأخص في مصطلح المناطقة
- «فوائد الأصول، ج ١، ص ٤٧٧ / اجود التقريرات، ج ١، صص ٤١٣-٤١٤».
- ونلاحظ على ذلك: أن بعض الأدلة التي تُساق لإثبات مفهوم الشرط - مثلاً - تثبت المفهوم كلازم عقلياً بحتٍ دون أن يكون مبيّناً، على ما يأتي «٢» إن شاء الله تعالى.

### ٣. مناقشة الظهور: اطلاق



# لزوم یکی از مناشیء ظهور



## تعريف المفهوم

المحقق الخراسانيّ

حكم إنشائي أو  
إخباري لازم  
لخصوصية في  
المدلول المطابقي لا  
لأصل المدلول  
المطابقي

المفهوم

هذه الخصوصية ثابتة  
بالوضع

هذه الخصوصية ثابتة  
بمقدمات الحكمة

## تعريف المفهوم

- الوجه الثاني - ما ذكره المحقق الخراسانيّ (قده) و حاصله: انّ المفهوم عبارة عن حكم إنشائيّ أو إخباري لازم لخصوصية في المدلول المطابقى لا لأصل المدلول المطابقى، سواءً كانت هذه الخصوصية ثابتة بالوضع أو بمقدمات الحكمة،

## تعريف المفهوم

- فمثلاً وجوب الوضوء لازم لأصل وجوب الصلاة الذي هو المدلول المطابق للدليل و هذا لا يكون من المفاهيم بينما مفهوم الشرط ليس لازماً لأصل الشرطية و أصل الربط و انما هو لازم لخصوصية في الربط، و هو كون الربط بنحو العلية الانحصارية، و هذه الخصوصية تثبت بالإطلاق و مقدمات الحكمة على ما سوف يأتي إن شاء الله تعالى بيانه،
- ثمَّ بعد هذا قال (قده) سواءً وافقه في الإيجاب و السلب أو خالفه و يقصد من هذا تعميم المفهوم لمفهوم الموافقة و المخالفة معاً «١».

## تعريف المفهوم

- و فيه:
- أولاً - انه بناء على التعريف السابق الذي بينه للمفهوم لا يُعقل إدخال مفهوم الموافقة في المفاهيم فإنه لازم لأصل المدلول المطابقي لا لخصوصية فيه، فمثلا حرمة الضرب تكون لازماً لأصل المدلول المطابقي لقوله تعالى (و لا تقل لهما أفٍ) و إن كان بحسب الغرض مفهوم الموافقة خارجاً عن هذا البحث المعقود لأجل مفاهيم المخالفة بالخصوص.



## تعريف المفهوم

- ثانياً - إنَّ ما ذكره من التعريف ليس مانعاً فانه قد ينطبق على ما ليس مفهوماً كوجوب المقدمة الذي هو لازم لوجوب ذي المقدمة، بناء على أنَّ المدلول المطابق لصيغة الأمر ليس هو الوجوب و إنما هو الطلب و الوجوب مستفاد من الإطلاق و مقدمات الحكمة، فانه حينئذٍ يصبح وجوب المقدمة لازماً لخصوصية في المدلول المطابق مع انه ليس من المفاهيم حتى بناء على استفادة الوجوب من مقدمات الحكمة.